

اقتصاد



مجلس الشعب يقر لجانه الدائمة الـ١٧ ومكاتبها عباس: لا نخاف من أحد ولجان لمعالجة ظاهرة الفساد

الوطن

أكدت رئيسة مجلس الشعب الدكتورة هدية عباس أن قوة مجلس الشعب من قوة أعضائه ولن نخاف من أحد مشيرة إلى أنه سيتم تشكيل لجان مباشرة لمعالجة أي ظاهرة فساد لأن خطرها يوازي خطر الإرهاب مؤكدة أن المجلس مسؤول عن مراقبة مكامن الفساد أينما وجدت وذلك من خلال تقديم وثائق وبيانات وتسييل الضوء عليها في أي إدارة أو مؤسسة وعلينا ألا نسوف موضوع الفساد بالعموم، علينا أن نحدد مكانه والجهة المعنية لا أن نستمر بالتعميم ويجب أن نكون على قدر المسؤولية.

بدوره أكد أحد أعضاء مجلس الشعب أنه يجب ألا تنحصر دور عضو مجلس الشعب بأنه ناقل فقط لأننا بذلك نكون قد قزنا هذا الدور يجب أن نكون جزءاً من الحل وليس جزءاً من المشكلة، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة طرح الرؤى والمبادرات والحلول وهذا هو الدور المنوط بنا ويجب أن يكون لنا مبادرات وموضوع نقاش لأننا نمثل الشعب فما المبادرات التي قدمناها رديفاً للحكومة، كل شيء نلقه على كامل الحكومة علماً أننا لسنا بصدد الدفاع عن الحكومة لكن لا نستطيع القول إن الحكومات كانت ضد الشعب هناك بعض الأخطاء وبعض الثغرات لكن علينا أن نشير إليها ونحاسب المسؤول عنها.

بدوره أكد أعضاء المجلس اكداً ضرورة الارتقاء بمستوى التغطية الإعلامية الرسمية وعدم تغيب أي حدث ومواكبة جميع القضايا بالسرعة والوقت المناسب وعدم التباطؤ في نقل الحدث كما أشار بعضهم إلى صعوبات العمل الإعلامي ولاسيما خلال فترة الأزمة إضافة إلى التفصيات الكبيرة التي قدمها الإعلاميون خلال المرحلة الحالية.

تطرق الأعضاء إلى الفساد الحاصل في كازيات حلب مشيرين إلى أن الإدارات القائمة يجب إعادة النظر فيها وأن تقوم اللجنة التي تم تعيينها في المجلس بمراقبة الموضوع. وفي السياق ذاته أقر المجلس لجانه الدائمة والبالغ عددها ١٧ لجنة ومكاتبها بعضوية رئيس ونايب ومقرر وتتضمن اللجان الشؤون



الدستورية والتشريعية والموازنة والحسابات والقوانين المالية والشؤون العربية والخارجية والتوجيه والإرشاد والتخطيط والإنتاج والإدارة المحلية والخدمات والأمن الوطني والشكاوى والعرائض والزراعة والموارد المائية والإعمار والإسكان والبيئة والحريات العامة وحقوق الإنسان وحقوق المرأة والأسرة والطفل والشباب والرياضة والإعلام والاتصالات والثقافة والمصالحة الوطنية وأسّر الشهداء وضحايا الحرب.

ويجوز للمجلس حسب النظام الداخلي أن يقر تأليف لجان دائمة أخرى ويحق لمتب المجلس أن يضيف إلى أي لجنة مهام جديدة عند إحداث وزارة أو إدارة أو مؤسسة جديدة وتضم كل لجنة ٣٠ عضواً على الأكثر كما يحق للمجلس تشكيل لجان مؤقتة من بين أعضائه لجمع معلومات وتقصي الحقائق في المواضيع التي تتعلق بممارسة اختصاصه.

الشهابي: بانتظار الفريق الاقتصادي القادم

عضو مجلس الشعب ورئيس لجنة التخطيط والإنتاج فارس الشهابي أكد لـ«الوطن» أن عمل اللجنة يعتبر مسؤولية جديدة وسوف يتم العمل جدياً على متابعة عمل الوزارات الاقتصادية

المعنية مع اقتراح مجموعة من التشريعات والقوانين لم تقم بمهامها كما يجب في الحكومات السابقة واللجنة الاقتصادية والأهم حسب الشهابي- إيجاد حل لمشكلة تشريعات المناطق المتضررة مثل قوانين الاستثمار والصندوق الوطني للمسؤولية الاجتماعية إضافة إلى مشاريع أخرى سوف يتم اقتراحها من خلال اللجنة التي سيكون لها دور رقابي وتشريعي مؤكداً أننا بانتظار الفريق الاقتصادي القادم وما القوانين التي سيتم طرحها وبناء عليه سيتم تفعيل هذه اللجنة البرلمانية التي تعتبر من أهم اللجان وبالتالي يجب أن تأخذ دورها الطبيعي.

القربي: تصويب عمل الوزارات

صفوان القربي رئيس لجنة الإدارة المحلية قال لـ«الوطن»، إن هذه اللجنة عملياً تغطي عمل مجموعة من الوزارات: الإدارة المحلية والصحة والسياحة والنقل والعمل ومهمة اللجنة مناقشة القوانين الواردة من الحكومة لتصويبها مؤكداً أن عمل اللجنة لن يكون روتينياً ومناقشة تعديل القوانين مهما كان التعديل كبيراً ولدينا حالياً قانون ترخيص المشافي تم العمل عليه ولكن كمية التعديلات هي أكبر من القانون ذاته.

وأشار إلى أن هناك العديد من المبادرات ستقوم بها اللجنة لكنها غير عادية وستناقش قضايا

عمل حقيقية سيسلط عليها الضوء كثيراً ولن تكون شكلية بل ستأخذ دورها الفاعل في مختلف المحافظات وتم الاتفاق على مهلة قانونية بين أعضاء اللجنة لأن يكون الأسبوع بعد القادم قد تم وضع برنامج عمل متكامل وآلية العمل والرؤى والأهداف التي تتمحور معظمها على النواحي الاجتماعية مؤكداً أنه سيكون هناك تواصل مباشر مع المواطن لتوعيته في مفهوم الحق كإنسان ومفهوم الحرية كسلوك لكن أيضاً له ضوابط وآليات ضامنة وبالنتيجة السائد هو القانون.

وحول أبرز المواضيع التي سيتم التركيز عليها ولاسيما أننا في مرحلة حرب أضاف لقد أفرزت الأزمة الكثير لكنها أظهرت أن هناك ضعفاً في التراكمات الثقافية لمفهوم الإنسان لحقه ولواجه لاقتا إلى أنه سيتم العمل على وضع بنية تحتية يتم العمل على أساسها ولاسيما أن لهذه اللجنة أبعادها السياسية والقانونية الواسعة جداً وأن من المؤكد أن يكون لهذه اللجنة تلامس مباشر مع المواطن ومع المنظمات الدولية التي تهتم بهذا الشأن لأن دولتنا دولة قانونية.

واللجان مع أسماء رؤسائها هي: لجنة الشؤون الدستورية: أحمد نبيل الكزبري لجنة الحسابات: حسين حسون لجنة القوانين المالية: عمار خالد بكداش لجنة الشؤون العربية والدولية: بطرس مرجانة لجنة التوجيه والإرشاد: عبد السلام دهموش لجنة التخطيط والإنتاج: فارس الشهابي لجنة الإدارة المحلية: صفوان قربي

لجنة الأمن الوطني: فيصل خوري لجنة الشكاوى والعرائض: عيود الشواخ لجنة الزراعة والموارد المائية: جمال رابعة لجنة الإعمار والإسكان والبيئة: زياد سكري لجنة الحريات العامة وحقوق الإنسان: نزار سكيف لجنة حقوق المرأة والأسرة والطفل: سلام سقر لجنة الرياضة والشباب: موفق جمعة لجنة الإعلام والاتصالات والثقافة: الياس مراد لجنة المصالحة الوطنية: خير الدين سيد لجنة أسّر الشهداء وضحايا الحرب: جاسنيت قازان

سكيف: مفهوم الحق كإنسان ومفهوم الحرية كسلوك

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أكد رئيس لجنة الحريات العامة وحقوق الإنسان نزار سكيف و«نقيب المحامين» أن هذه اللجنة فيها من التقاطعات القانونية الكثير سواء من الناحية الدستورية أو التشريعية وجوانبها كثيرة جداً وحق الإنسان هو حق تكلفه في الدستور السوري هو حق وحرية وهذا معياره سيادة القانون التي تكمن هذا الحق وهذه الحرية، لذلك هذه اللجنة يجب أن يكون هناك برنامج وخطة

الزراعي يمول السخان الشمسي وتوليدات الطاقة الكهربائية

محمد ركان مصطفى

أصدر مجلس إدارة المصرف الزراعي التعاوني القرار رقم ١٨/م، الذي تم بموجبه وبسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج وغلاء الأسعار زيادة المبالغ النقدية لكل الغايات في جدول الاحتياج، كما تم إضافة غاية جديدة للجدول وهي السخان الشمسي، وتوليد الكهرباء عن طريق الطاقة الشمسية، ووفقاً للقرار الذي حصلت الوطن على نسخة منه شملت التعديلات النقدية للفتح المروي بنسبة زيادة ٤٠٠٪ حيث كان مبلغ الدفعة النقدية قبل التعديل ١٥٠٠ ل.س للدونم، وأصبح مبلغ الدفعة النقدية بعد التعديل ٦٠٠٠ ل.س للدونم، والدفعة النقدية للظن تم تعديلها بنسبة زيادة ٤٠٠٪، حيث كان مبلغ الدفعة النقدية قبل التعديل ٥٦٠٠ ل.س للدونم، ليصبح مبلغ الدفعة النقدية بعد التعديل ٢٢٤٠٠ ل.س للدونم، وعدلت الدفعة النقدية للتشوير السكري بنسبة زيادة ٤٠٠٪ الدفعة النقدية، حيث كان مبلغ الدفعة النقدية قبل التعديل ٢٨٠٠ ل.س للدونم، وأصبح مبلغ الدفعة النقدية بعد التعديل ١١٢٠٠ ل.س للدونم.

وتم تعديل الدفعة النقدية للزرة الصفراء بنسبة زيادة ٤٠٠٪ حيث كان مبلغ الدفعة النقدية قبل التعديل ١٥٥٠ ل.س للدونم، وأصبح مبلغ الدفعة النقدية بعد التعديل ٦٢٠٠ ل.س للدونم، وعلت الدفعة النقدية للمطاطا بنسبة زيادة ٤٠٠٪، حيث كان مبلغ الدفعة النقدية قبل التعديل ٢٤٠٠ ل.س للدونم، وأصبح مبلغ الدفعة النقدية بعد التعديل ٩٦٠٠ ل.س للدونم، وعدلت الدفعة النقدية للنبذورة بنسبة زيادة ٤٠٠٪، حيث كان مبلغ الدفعة النقدية قبل التعديل ٢٤٠٠ ل.س للدونم وأصبحت الدفعة النقدية بعد التعديل ٩٦٠٠ ل.س للدونم، وتم زيادة الدفعة النقدية للثوم بنسبة ٤٠٠٪، حيث كان مبلغ الدفعة النقدية قبل التعديل ١٥٠٠ ل.س للدونم، وأصبح مبلغ الدفعة النقدية بعد التعديل ٦٠٠٠ ل.س للدونم.

وتم زيادة الدفعة النقدية للتشجير بنسبة زيادة ٤٠٠٪، حيث كان مبلغ الدفعة النقدية قبل التعديل ٢٥٠٠ ل.س للدونم، وأصبح مبلغ الدفعة النقدية بعد التعديل ١٠٠٠٠ ل.س للدونم.

وتم الإبقاء على مواعيد تمويل المحاصيل التي تقع فترة احتياجها خارج الموسم الزراعيين الشتوي والصيفي بالمواعيد نفسها الواردة في جدول الاحتياج المعمول به لدى المصرف، إضافة إلى زيادة تمويل إنشاء وتجهيز المشاتل المرخصة

لنباتات الزيتة بنسبة ٤٠٠٪ بحيث أصبح مبلغ التمويل ٣٠٠ ألف ل.س للدونم الواحد. كما تم إبراج تمويل شراء السخان الشمسي وتجهيزات توليد الطاقة الكهربائية عن طريق الطاقة الشمسية كقرص متوسطة الأجل لسخان الشمسي معدل تمويل الرأس الواحد قبل التعديل ٣٥ ألف ل.س ومعدل تمويل الرأس الواحد بعد التعديل ٢٠٠ ألف ل.س، والجاموس معدل تمويل الرأس الواحد قبل التعديل ٣٥ ألف ل.س ومعدل تمويل الرأس الواحد بعد التعديل ٢٠٠ ألف ل.س. كما تم زيادة معدلات العجول والخراف وإبل التسمين، بالنسبة لخراف التسمين معدل تمويل الرأس الواحد قبل التعديل قيمة الرأس ٣٥٠٠ ل.س قيمة علف ١٥٠٠ ل.س ومعدل تمويل الرأس الواحد بعد التعديل قيمة الرأس ١٤ ألف ل.س. قيمة علف ٦ آلاف ل.س سقف التمويل مليوناً ل.س. وبالنسبة لإبل التسمين معدل تمويل الرأس الواحد قبل التعديل قيمة الرأس ٣٠ ألف ل.س قيمة علف عشرة آلاف ل.س معدل تمويل الرأس الواحد بعد التعديل قيمة الرأس ١٢٠ ألف ل.س قيمة علف ٤٠ ألف ل.س سقف التمويل ١,٦ مليون ل.س. كما تم زيادة سقف الإقراض لتمويل شراء معدات وتجهيزات للمهن والحرف والصناعات المرتبطة بالتنمية الريفية ضمن الغايات المتوسطة الأجل، حيث كان معدل التمويل قبل التعديل مهمة التجارة ٧٥٪ من قيمة التجهيزات بسقف التمويل قبل التعديل ٣٠٠ ألف ل.س، ليصبح معدل التمويل بعد التعديل ٧٥٪ من قيمة التجهيزات بسقف التمويل بعد التعديل ١,٥ مليون ل.س.

معدل تمويل الرأس الواحد قبل التعديل ٩٠ ألف ل.س معدل تمويل الرأس الواحد بعد التعديل ٥٠٠ ألف ل.س، أما الأغنام فمعدل تمويل الرأس الواحد قبل التعديل ٧٥٠٠ ل.س ومعدل تمويل الرأس الواحد بعد التعديل ٤٥ ألف ل.س، والماعز الشامي معدل تمويل الرأس الواحد قبل التعديل ٣٥ ألف ل.س ومعدل تمويل الرأس الواحد بعد التعديل ٢٠٠ ألف ل.س، والجاموس معدل تمويل الرأس الواحد قبل التعديل ٣٥ ألف ل.س ومعدل تمويل الرأس الواحد بعد التعديل ٢٠٠ ألف ل.س. كما تم زيادة معدلات العجول والخراف وإبل التسمين، بالنسبة لخراف التسمين معدل تمويل الرأس الواحد قبل التعديل قيمة الرأس ٣٥٠٠ ل.س قيمة علف ١٥٠٠ ل.س ومعدل تمويل الرأس الواحد بعد التعديل قيمة الرأس ١٤ ألف ل.س. قيمة علف ٦ آلاف ل.س سقف التمويل مليوناً ل.س.

معامل الكونسروة لإنتاج رب البندورة تعود بدرعا بطاقة ١٠٠٠ طن يومياً

تم إقلاع معامل الكونسروة الخاصة في محافظة درعا لإنتاج رب البندورة مع بدء موسم إنتاج المحافظة من مادة البندورة التي تزرع في المحافظة خلال شهر تموز والبالغ عددها حالياً ١٤ منشأة صناعية لإنتاج رب البندورة بطاقة إنتاجية تصل إلى أكثر من ١٠٠٠ طن يومياً من حد البندورة، تقع عشر منشآت في المناطق الأمانة وأربع

منشآت في المناطق الساخنة، وأكد مدير صناعة درعا المهندس عبد الوحيد العوض أن مديرية الصناعة تقوم بالتعاون مع لجنة المحروقات برئاسة السيد المحافظ رئيس اللجنة بتزويد المنشآت التي تعمل ضمن المناطق الأمانة بتمامين مستلزمات الإنتاج، وحبالياً يتم استلام حب البندورة للعصر يسعر يتراوح بين (٦٠ - ٦٥) ل.س في المناطق الأمانة وبين (٥٠ - ٥٥) ل.س في المناطق

أربعة أشهر، وتتوزع هذه المنشآت في أرجاء المحافظة، وهذا يؤمن ويسهل استقبال واستلام إنتاج الإخوة المزارعين من مادة البندورة ويخفف عليهم عبء النقل والمواصلات ويقلل من كساد المادة في حال زيادة الإنتاج، وحبالياً يتم استلام حب البندورة للعصر يسعر يتراوح بين (٦٠ - ٦٥) ل.س في المناطق الأمانة وبين (٥٠ - ٥٥) ل.س في المناطق

الساخنة حسب المصادر، وقسم من الإنتاج يصدر إلى محافظة ريف دمشق ويقدر بـ ١٠٠٠ طن يومياً.. وأضاف العوض: يبلغ إجمالي عدد المنشآت الصناعية المرخصة في المحافظة والتي كانت تعمل قبل الأزمة ٤٣ منشأة صناعية، وقسم منها حالياً تعرض للتخريب وقسم متوقف عن العمل وهي متوزعة على جميع أرجاء المحافظة.

بناء عوده
سورية